



# «الأنباء» تنشر نص إجابتها عن سؤال للنائب يوسف الفضالة الصباح: الظروف الاقتصادية وفجوة المزايا بين «العام» و«الخاص» وإقرار الكوادر جعلت العمل في القطاع الحكومي مطلوباً لدى المواطنين

سلطان العبدان

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصباح ان الظروف الاقتصادية التي صاحبت انخفاض اسعار النفط والفجوة الكبيرة في المزايا بين القطاعين العام والخاص وإقرار عدد كبير من الكوادر والمزايا جعلت من العمل في القطاع الحكومي مطلباً من المواطنين.

حديث الصباح جاء رداً على سؤال قدمه النائب يوسف الفضالة حول خطة التنمية والمشاريح الواردة فيها وما ينتج عن ذلك من قضايا التوظيف والبطالة تنشر «الأنباء» نصه.

وجاء رد الصباح على سؤال حول اسباب عدم ورود مستشفى جابر الأحمد ضمن برنامج خطة التنمية، مع العلم بأنه يفترض ان يكون في مراحل تسليمه النهائية؛ حيث قالت ان مشروع مستشفى جابر الأحمد مدرج بنظام متابعة الخطة السنوية 2016/2017 نظراً لامتداد الاعمال الانشائية لما بعد فترة الخطة السنوية 2016/2015.

وحول قضية التنمية البشرية في ظل الفصالة بالتالي ذكر في خطة التنمية أنه سيتم رفع نسبة قوة العمل الكويتية الى اجمالي قوة العمل، وذلك بتفعيل برامج التوظيف للعمالة اللقوى العاملة، الخاص على ان تكون 6601 وظيفة في عام 2016/2015 وتزداد بنسبة 10٪ كل سنة،

لذا يرجى تزويدي بنسب عمل الكويتيين في القطاع الخاص لسنة 2017/2016 حسب بيانات الهيئة العامة للقوى العاملة، وما مدى مطابقتها للعدد المتوفر في خطة التنمية لسنة 2017/2016 كما يرجى تزويدي بالمجالات التي نستوعب هذه الوظائف في القطاع الخاص بالتفصيل لكل قطاع على حدة.

وأجاب الصباح: فيما يخص التنمية البشرية، استهدفت الخطة الإنشائية زيادة عدد المواطنين العاملين بالقطاع الخاص بنسبة 10٪ كل عام، وقد استهدفت الخطة السنوية 2017/2016 توفير 6601 وظيفة اضافية مقارنة

بارقام 2016/2015 وهو ما لم يتحقق بشكل كامل نتيجة للظروف الاقتصادية التي صاحبت انخفاض اسعار النفط، والتي اجبرت كثير من شركات القطاع الخاص على تقليص عملياتها وبالتالي حجم العمالة بها، إضافة لفجوة الكبيرة في المزايا ما بين القطاعين العام والخاص، والتي تسبب فيها اقرار عدد كبير من الكوادر والمزايا جعلت من العمل في القطاع الحكومي مطلباً من المواطنين.

ونود هنا ان نشير الى ان الهيئة العامة للقوى العاملة تحتاج لمزيد من الوقت، وجار العمل على ربط مشروعات التنمية بجدول احتياجات زمني مهني مفصل، من شأنه ان يمكن الهيئة من السيطرة على سوق العمل غير الكويتي، وبالتالي سيساهم اجابياً في سوق العمل الكويتي، بالإضافة الى قيام الحكومة بإنشاء عدد كبير من المشروعات الانشائية الكبرى، مثل مستشفى الشيخ جابر وجسر جابر ومبنى الركاب الجديد بظار الكويت وكليات جامعة صباح السالم الجديدة وجميعها مشروعات عملاقة تحتاج لخبرات انشائية لا يتوافر البعض منها حالياً في سوق العمالة الكويتية.

وقد عملت الحكومة بشكل حثيث خلال الفترة السابقة على تفعيل برامج تنشيط القطاع الخاص، والتي من شأنها تنشيط الطلب على العمالة الكويتية، وأن كان الامر يتطلب مزيداً من الوقت، نتيجة ارتباط ذلك بمدى وجود التخصصات المطلوبة في سوق العمل الكويتي.

وسال الفضالة: لا يوجد أي خطة مقدمة للحكومة بالبرنامج لزيادة عدد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص الأمر الذي يخالف الخطة الإنشائية للدولة والصادر بقانون رقم 11 لسنة 2015 من تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على القطاع

## النتائج المرجوة من الاستثمارات:

- تطوير الإدارة الاقتصادية للدولة من خلال الالتزام الكامل بتنفيذ السياسات الاقتصادية الإصلاحية للخطة بالتنسيق بين جميع الجهات المعنية ومنع حدوث اي تعارض فيما بينها، وفقاً لمرجعية اقتصادية عليا موحدة.
- تطوير منطقة شمال الكويت كمناطق اقتصادية وعمرانية تقوم على تشغيل ميناء مبارك الكبير وربطه بالطرق العابرة للحدود، وكذلك ربط المنافذ الحدودية بشبكة من الطرق والسكك الحديدية لتسهيل عبور التجارة الدولية.
- زيادة حجم الاستثمارات الحكومية بهدف خلق فرص استثمار للقطاع الخاص بدلا من منافسته، وتحقيق متطلبات الاستثمار اللازمة لنموه في مجالات الإنتاج والتوزيع التي تمتلك فيها الكويت ميزة نسبية، وذلك لتحقيق معدلات نمو مستدامة في تلك المجالات.
- تنوع مصادر الدخل الوطني والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإزالة جميع عوقات دخولها من خلال تنشيط دور هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وتحفيز شراكة القطاع الخاص الوطني مع المستثمر الأجنبي في مجالات الاستثمار المختلفة.
- توفير مصادر التمويل اللازمة لقيام المشروعات الكبرى من خلال أسواق المال والمؤسسات المالية.

## توفير حزم متكاملة

### من الخدمات

### المساندة

### للمشروعات

### الصغيرة

### والمتوسطة

### ضبط التوظيف

### بالقطاع الحكومي

### وتحيز التشغيل

### بالقطاع الخاص

## التوسع في إشراك

## القطاع الخاص في

## إدارة وبناء المدارس

## في المناطق

## النموذجية

## تفعيل دور الهيئة

## العامة لتنظيم

## الاتصالات وتقنية

## المعلومات وتوسيع

## دور القطاع الخاص

## في تقديم خدمات

## الاتصالات الدولية

## والاتصالات الأرضية

## وخدمات الإنترنت

العام، يرجى تزويدي بخطط البرنامج الحكومي ان وجدت للدفع بدعم التوظيف بالقطاع الخاص، حيث اجابت الصباح بالتالي:

تبنيت الخطة الإنشائية متوسطة الاجل مجموعة من السياسات من اجل زيادة عدد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص وهي:

● توفير حزم متكاملة من الخدمات المساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يدعم المبادرين الصغار لريادة الاعمال وبما يرفع من نسب العمالة الكويتية بالقطاع الخاص.

● ضبط التوظيف بالقطاع الحكومي وتحيز التشغيل بالقطاع الخاص، من خلال الالتزام بتحقيق نسبة سنوية لا تقل عن 10٪ من العمالة الكويتية في القطاع الخاص لتقليل معدلات التوظيف الحكومي خلال سنوات الخطة.

● وجوه النائب الفضالة سؤالاً جاء فيه: فيما يخص القطاع التعليمي والبحث العلمي لماذا تم تخفيض قيمة الاتفاق على البحث العلمي في جامعة الكويت بنسبة 88٪ في خطة التنمية لسنة 2017/2016، وذلك عكس توجه الحكومة لحل مشكلة تدني نسبة الاتفاق على البحث العلمي والارتقاء بمستوى جودة البحث العلمي، ولم يتم تخفيض مستهدفات الاتفاق على البحث العلمي لجامعة الكويت في خطة التنمية، اما بشأن ضبط قيمة ميزانية البحث العلمي فهو من اختصاص وزارة المالية من الجهة المستفيدة وهي جامعة الكويت.

كما قال الفضالة: ما اسباب تراجع ترتيب الكويت في مستوى جودة التعليم، ركن التعليم العالي الى ترتيب 94 بعدما كان ترتيبها 85 على الرغم من ان خطة التنمية لسنة 2017/2016 تهدف الى رفع جودة التعليم، وما دور رئاسة الوزراء في تقويم تراجع التعليم وربط المخرجات مع سوق العمل، كما يرجى تزويدي بجمع قرارات وقوانين مجلس الوزراء من سنة 2014 بهذا الخصوص، حيث اجابت الصباح: تم اعتماد مؤشرات جودة التعليم في كل الوثائق التنموية، اما فيما يتعلق بأسباب تراجع التعليم وربط المخرجات مع سوق العمل، فقد رفعت الحكومات المتعاقبة من مستوى الاتفاق

على التعليم ونجحت في زيادة نسب الالتحاق والقبيل في مختلف مراحلها، بالتالي تكثفت من تحقيق تخفيض لافت في نسبة الأمية بين المواطنين، كما ستركز الحكومة جهدها في المرحلة القادمة على استكمال رفع نسب الالتحاق والقبيل والتهوض بجودة النظام التعليمي في مختلف مراحلها من خلال تطوير المنظومة المتكاملة للتعليم (المنهج والإدارة المدرسية واداء المعلمين) وفق الأساليب العلمية المتبعة التي اثبتت نجاحها على الصعيد الدولي، وهو ما سيؤثر ايجابا على ترتيب دولة الكويت على المؤشرات الدولية، كما تسعى الى توجيه الاتفاق الحكومي لتمويل الموارد المؤثرة مباشرة في رفع جودة التعليم، وكذلك العمل على رفع مستوى المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

وسال الفضالة: ما السياسة الوطنية الموضوعة للعلم والتكنولوجيا والابتكار وما العائد منها بالنسب والارقام التي استند اليها اعتماد هذا المشروع، حيث اجابت الوزيرة الصباح بالتالي:

● تم التخصيص ضمن الخطة الخمسية 2016/2015 – 2020/2019 على تطوير استراتيجية وطنية للبحث العلمي والتقني والابتكار بخطط التنمية في الدولة وإنشاء مجلس أعلى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار يقوم على إعداد سياسة وطنية للبحث العلمي، وعليه وفي الخطة السنوية 2016/2015 ادرج معهد الكويت للابحاث العلمية مشروع وضع سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار تهدف الى اعداد استراتيجية وطنية واحدة واستراتيجية وطنية واحدة للعلم والتكنولوجيا والابتكار وربطها بخطط التنمية في الدولة بما يساهم في بلورة اولويات تنموية لأنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار بالدولة وتحقيق التكامل في مجال البحث العلمي والتطوير ما بين كل المؤسسات التابعة للدولة والتأكيد على مواكبتها لتطلعات الدولة التنموية.

● وقدرت نسبة انجازه بـ60٪ من المرحلة التنفيذية بنهاية 2017/2016.

● وعن نسبة الانجاز في مشروع مدينة صباح السالم الجامعية بكلياتها المختلفة، علما بأنه بقي عام واحد على تسليم تلك الكليات المحدد

تطوير الادارة الاقتصادية للدولة من خلال الالتزام الكامل بتنفيذ السياسات الاقتصادية الإصلاحية للخطة بالتنسيق بين جميع الجهات المعنية ومنع حدوث اي تعارض فيما بينها، وفقاً لمرجعية اقتصادية عليا موحدة.

● تنمية مصادر الإيرادات غير النفطية من خلال نظام ضريبي، مع اعادة تسعير حقوق الانتفاع بالاراضي التي تقدمها الدولة لتتلاءم مع اسعارها الحقيقية. ويستهدف المشروع

تطوير ادارة الاقتصاد الوطني وزيادة الاعتماد على مصادر الدخل الوطني والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإزالة جميع عوقات دخولها من خلال تنشيط دور هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وتحفيز شراكة القطاع الخاص الوطني مع المستثمر الأجنبي في مجالات الاستثمار المختلفة.

● توفير مصادر التمويل اللازمة لقيام المشروعات الكبرى من خلال أسواق المال والمؤسسات المالية.

● زيادة حجم الاستثمارات الحكومية بهدف خلق فرص استثمار للقطاع الخاص بدلا من منافسته، وتحقيق متطلبات الاستثمار اللازمة لنموه في مجالات الإنتاج والتوزيع التي تمتلك فيها الكويت ميزة نسبية، وذلك لتحقيق معدلات نمو مستدامة في تلك المجالات.

قوة العمل الكويتية في القطاع الخاص حسب انقسام النشاط الاقتصادي في 2016/12/31			
النسبة	القطاع الخاص	النوع	مجموعات النشاط الاقتصادي
0,67	244	ذكر	الزراعة والصيد
	357	انثى	اجمالي
0,67	30	ذكر	المناجم والمحاجر
	10	انثى	اجمالي
6,58	3,061	ذكر	الصناعات التحويلية
	2,811	انثى	اجمالي
0	2	ذكر	الكهرباء والغاز والمياه
	0	انثى	اجمالي
23,7	11,136	ذكر	التشييد والبناء
	9,986	انثى	اجمالي
23	21,122	ذكر	تجارة الجملة والتجزئة للمطاعم والفنادق
	9,303	انثى	اجمالي
4,67	20,466	ذكر	النقل والتخزين والمواصلات
	2,628	انثى	اجمالي
26,72	14,745	ذكر	التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال
	9,079	انثى	

بماتون؟ وما دور مجلس الوزراء تجاه القائمين على المشروع من مقاولين ومشرفين، اجابت الصباح ان المبانى الاكاديمية المساندة في مدينة صباح السالم الجامعية انجزت بنسبة 25,80٪، وكلية الهندسة والبنزول في مدينة صباح السالم الجامعية انجزت بنسبة 76,98٪، والرحم الطبي في مدينة صباح السالم الجامعية انجزت بنسبة 2,80٪، وكلية العلوم الادارية وكلية العلوم الحياتية في مدينة صباح السالم الجامعية انجزت بنسبة 71,10٪، وكلية الاداب والتربية انجزت بنسبة 76,98٪، والمبانى الادارية والانشطة الرياضية انجزت بنسبة 21,54٪، وكلية العلوم انجزت بنسبة 70,33٪، وكلية العلوم الرياضية انجزت بنسبة 4,40٪، وكلية العلوم الاجتماعية والبحوث والشريعة انجزت بنسبة 36,52٪، والبنية التحتية لمدينة صباح السالم الجامعية انجزت بنسبة 67,11٪.

وسال الفضالة: فيما يخص القطاع الاقتصادي لم يذكر البرنامج خطة الحكومة في زيادة نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص، يرجى توضيح وذكر الاسباب لذلك، وما الخطة الموضوعه؟ اجابت الصباح: لقد اُشهر برنامج عمل الحكومة لسدور القطاع الخاص والتوظيف فيه وتضمنت الخطة التنفيذية لعام 2018/2017 على ركيزة اقتصاد متنوع مستدام والتي تحتوي على عدد من البرامج الاقتصادية منها برنامج لتنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة معدلات الاستثمار وبرنامج تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص، وذلك بهدف تحقيق معدل نمو حقيقي يبلغ 7,2٪ في الناتج المحلي للقطاع الخاص، وزيادة فرص عمل المواطنين بالقطاع الخاص بنسبة 7٪.

كما قال الفضالة: تقرير التنافسية الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2018/2017 مؤشر على أداء الجهات الحكومية، بالإضافة الى كفاءة اللطاقات المتجددة الذي دخلت المرحلة الاولى منه حيز التشغيل.

● قطاع الكهرباء: ● الوصول لاجمالي القدرة المركبة الى مستوى 21,1 جيجاوات بحلول عام 2020 من مستوى 15,3 جيجاوات عام 2014، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة من مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بالدولة.

● قطاع السياحة وتشييع المناطق السياحية وفتح المجال واسعا للقطاع الخاص للاستثمار في كل المجالات من بعد الاستخراج بما فيها الاستثمار في نقل وتوزيع وتكرير النفط الخام والغاز ومشتقاته، والصناعات اللاحقة المرتبطة به.

● قطاع السياحة: تطوير المناطق السياحية وتشجيع القطاع الخاص.

● قطاع الطاقة والطاقات المتجددة: تحرير صناعة وتوزيع الكهرباء والماء بإشراك شركات القطاع الخاص في الإنتاج والتوزيع والصيانة، وإذكاء روح المنافسة بين هذه الشركات، وتشجيع الاعتماد على الطاقات المتجددة.

● قطاع الصحة العامة: التوسع في إشراك القطاع الخاص في إدارة وبناء المستشفيات والمستشفيات والعيادات الصحية والمختبرات والسماح بإنشائها في المناطق السكنية، والسعي لبناء شراكة حقيقية ومتنافسة بين قطاع التأمين والقطاع الصحي الخاص، بحيث يتاح للمؤمن عليه اختيار الخدمة الصحية الأفضل وبانسب الأسعار.

● قطاع التعليم: التوسع في اشراك القطاع الخاص في ادارة وبناء المدارس في المناطق النموذجية.

● القطاع المالي: تفعيل تخصيص البورصة الحالية والسماح بقيام بورصات متخصصة وأنشاء أكثر من شركة مقاصة للتناقص.

● قطاع الاتصالات: تفعيل دور الهيئة العامة لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوسيع دور القطاع الخاص في تقديم خدمات الاتصالات الدولية والاتصالات الأرضية

معدلات الاستثمار. ● اصلاح الاختلالات والتشوهات في المالية العامة للدولة. ● الحفاظ على املاك الدولة وادارتها. ● تنمية الموارد غير النفطية بتنظيم العائد الاقتصادي والمالي لاملاك الدولة. ● تحسين كفاءة التعامل مع املاك الدولة العقارية بالتنسيق والتعاون مع كافة الجهات ذات الصلة. ● يبلغ معدل الانجاز في المشروع ما نسبته 74 ٪ بنهاية الخطة السنوية 2017/2016.

بماتون؟ وما دور مجلس الوزراء تجاه القائمين على المشروع من مقاولين ومشرفين، اجابت الصباح ان المبانى الاكاديمية المساندة في مدينة صباح السالم الجامعية انجزت بنسبة 25,80٪، وكلية الهندسة والبنزول في مدينة صباح السالم الجامعية انجزت بنسبة 76,98٪، والرحم الطبي في مدينة صباح السالم الجامعية انجزت بنسبة 2,80٪، وكلية العلوم الادارية وكلية العلوم الحياتية في مدينة صباح السالم الجامعية انجزت بنسبة 71,10٪، وكلية الاداب والتربية انجزت بنسبة 76,98٪، والمبانى الادارية والانشطة الرياضية انجزت بنسبة 21,54٪، وكلية العلوم انجزت بنسبة 70,33٪، وكلية العلوم الرياضية انجزت بنسبة 4,40٪، وكلية العلوم الاجتماعية والبحوث والشريعة انجزت بنسبة 36,52٪، والبنية التحتية لمدينة صباح السالم الجامعية انجزت بنسبة 67,11٪.

وسال الفضالة: ما السياسة الوطنية الموضوعة للعلم والتكنولوجيا والابتكار وما العائد منها بالنسب والارقام التي استند اليها اعتماد هذا المشروع، حيث اجابت الوزيرة الصباح بالتالي:

الخطط السنوية ذلك الى ركيزة خاصة لتحقيق بنية تحتية متطورة من خلال برنامج تطوير ورفع الطاقة الإنتاجية للطاقة الكهربائية، وذلك من اجل تفعيل سياسات الخطة الإنشائية لزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية لمواجهة الطلب المتزايد للأغراض السكنية والصناعية والتجارية.

● وقد تضمنت الخطة مشروعات استراتيجية كان للقطاع الخاص نصيب فيها من خلال:

- هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك لدعم دخول القطاع الخاص لهذا القطاع الحيوي، كما بمشروعات محطة الصبية والخيران والزور الشمالية التي تم تنفيذها بالخطة السنوية 2017/2016 بالإضافة الى زيادة الطاقة الاستيعابية من خلال مشروعات الكهرباء بخطة العام 2018/2017.

- المجلس الأعلى للتخصص، من خلال مشروع محطة الشعبية.

وسال النائب الفضالة: على الرغم من تكرار الحكومة الدعوة لتنوع مصادر الدخل الا ان نسبة الإيرادات النفطية تزداد بحلول 2020 الى 93٪، فأين تنوع مصادر الدخل الذي تنادي به الحكومة؟ كما تنقص الخطة بعض المرتكزات الرئيسية، فأين خطة تنوع مصادر الدخل؟ وأين توقع النمو الاقتصادي في الخطة؟ وأين توقع النمو الاقتصادي في الخطة؟ وأين توقع أسعار النفط بالمستقبل؟ حيث تجادل بالتالي: إن تغيير دور الدولة من المنتج والمُشغل الى المنظم، يستدعي اتباع خطوات منظمة ومدروسة في قطاعات متعددة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر. مواءمة مخرجات التعليم وسوق عمل، بناء شبكة الأمان الاجتماعي، دعم القطاع الخاص، تفعيل الحوكمة.

وتعتمد الحكومة نموها اقتصاديا قائما على تنوع مصادر الدخل من خلال المشروعات ذات المردود الاستثماري ومشروعات الشراكة العادلة مع القطاع الخاص وشركات المساهمة وذلك في ظل عدم وجود نظام ضريبي.

وتوضح الوثائق التنموية توجهات تنوع هيكل القطاع الخاص، وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية كما يلي:

أ - تنفيذ برنامجي التخصص والشراكة بين القطاعين العام والخاص شاملا القطاعات التالية:

● قطاع البترول وكيمياويات، فتح المجال واسعا للقطاع الخاص للاستثمار في كل المجالات من بعد الاستخراج بما فيها الاستثمار في نقل وتوزيع وتكرير النفط الخام والغاز ومشتقاته، والصناعات اللاحقة المرتبطة به.

● قطاع السياحة: تطوير المناطق السياحية وتشجيع القطاع الخاص.

● قطاع الطاقة والطاقات المتجددة: تحرير صناعة وتوزيع الكهرباء والماء بإشراك شركات القطاع الخاص في الإنتاج والتوزيع والصيانة، وإذكاء روح المنافسة بين هذه الشركات، وتشجيع الاعتماد على الطاقات المتجددة.

● قطاع الصحة العامة: التوسع في إشراك القطاع الخاص في إدارة وبناء المستشفيات والمستشفيات والعيادات الصحية والمختبرات والسماح بإنشائها في المناطق السكنية، والسعي لبناء شراكة حقيقية ومتنافسة بين قطاع التأمين والقطاع الصحي الخاص، بحيث يتاح للمؤمن عليه اختيار الخدمة الصحية الأفضل وبانسب الأسعار.

● قطاع التعليم: التوسع في اشراك القطاع الخاص في ادارة وبناء المدارس في المناطق النموذجية.

● القطاع المالي: تفعيل تخصيص البورصة الحالية والسماح بقيام بورصات متخصصة وأنشاء أكثر من شركة مقاصة للتناقص.

● قطاع الاتصالات: تفعيل دور الهيئة العامة لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوسيع دور القطاع الخاص في تقديم خدمات الاتصالات الدولية والاتصالات الأرضية

معدلات الاستثمار. ● اصلاح الاختلالات والتشوهات في المالية العامة للدولة. ● الحفاظ على املاك الدولة وادارتها. ● تنمية الموارد غير النفطية بتنظيم العائد الاقتصادي والمالي لاملاك الدولة. ● تحسين كفاءة التعامل مع املاك الدولة العقارية بالتنسيق والتعاون مع كافة الجهات ذات الصلة. ● يبلغ معدل الانجاز في المشروع ما نسبته 74 ٪ بنهاية الخطة السنوية 2017/2016.

بماتون؟ وما دور مجلس الوزراء تجاه القائمين على المشروع من مقاولين ومشرفين، اجابت الصباح ان المبانى الاكاديمية المساندة في مدينة صباح السالم الجامعية انجزت بنسبة 25,80٪، وكلية الهندسة والبنزول في مدينة صباح السالم الجامعية انجزت بنسبة 76,98٪، والرحم الطبي في مدينة صباح السالم الجامعية انجزت بنسبة 2,80٪، وكلية العلوم الادارية وكلية العلوم الحياتية في مدينة صباح السالم الجامعية انجزت بنسبة 71,10٪، وكلية الاداب والتربية انجزت بنسبة 76,98٪، والمبانى الادارية والانشطة الرياضية انجزت بنسبة 21,54٪، وكلية العلوم انجزت بنسبة 70,33٪، وكلية العلوم الرياضية انجزت بنسبة 4,40٪، وكلية العلوم الاجتماعية والبحوث والشريعة انجزت بنسبة 36,52٪، والبنية التحتية لمدينة صباح السالم الجامعية انجزت بنسبة 67,11٪.

وسال الفضالة: ما السياسة الوطنية الموضوعة للعلم والتكنولوجيا والابتكار وما العائد منها بالنسب والارقام التي استند اليها اعتماد هذا المشروع، حيث اجابت الوزيرة الصباح بالتالي:

تطوير الادارة الاقتصادية للدولة من خلال الالتزام الكامل بتنفيذ السياسات الاقتصادية الإصلاحية للخطة بالتنسيق بين جميع الجهات المعنية ومنع حدوث اي تعارض فيما بينها، وفقاً لمرجعية اقتصادية عليا موحدة.

● تنمية مصادر الإيرادات غير النفطية من خلال نظام ضريبي، مع اعادة تسعير حقوق الانتفاع بالاراضي التي تقدمها الدولة لتتلاءم مع اسعارها الحقيقية. ويستهدف المشروع

تطوير ادارة الاقتصاد الوطني وزيادة